

1. مقدمة:

تعد الإحالة من أدوات الاتساق المهمة التي تساهم بشكل فعال في ربط أجزاء النص بعضها ببعض، فقد اعتبرها اللسانيون أكثر الأدوات انتشاراً وشيوعاً، وبفضلها يصبح النص نسيجاً. وهذه الحقيقة أشار إليها العرب القدامى قبلهم في كتبهم، فالفضل كله يعود إليهم كونهم السباقين لذلك. وفي هذا المقام ينطلق المقال من إشكالية مضمونها: كيف تناول العلماء العرب القدامى الإحالة ووسائلها عند دراستهم للنصوص بمختلف أنواعها؟

2. مفهوم الإحالة:

1. 2 لغة:

يقول ابن منظور: "حال الرّجل . . . تحول من موضع إلى موضع- الجوهري: حال إلى مكان آخر أي تحوّل . . ."¹

ويقول الجوهري: "حال عن العهد: انقلب، وحال لونه، تغيّر . . . والتّحول: التّنقل من موضع إلى موضع"².

تتلخّص معاني الإحالة في المعاني التالية: التّغير والتّحول ونقل الشّيء إلى شيء آخر، وهذا المعنى في المعاجم اللّغوية لم يبتعد عن الاستعمال الدلالي لها في النص من الناحية الاصطلاحية والذي يشير فيه العنصر الإحالي على عنصر آخر يعمل على تفسيره وتحديد دلالاته، فالتّحول والتّغير والتّنقل من موضع إلى موضع آخر لا يحصل إلا إذا وجدت علاقة قائمة بينهما، وهذه العلاقة هي التي انقادت بهذا التّغير.

وفي المعاجم الغربية عرّفها منير البعلبكي (*Ramzi Munir Baal Baki*) أنها: "إشارة بالضمير أو غيره إلى كلمة سبق ذكرها في الكلام."³

فالبعلبكي يركّز على وجود علاقة بين المحيل والمحيل عليه في الكلام، وهذا المعنى ليس بعيداً عن المعنى التّقليدي للإحالة من الناحية الاصطلاحية.

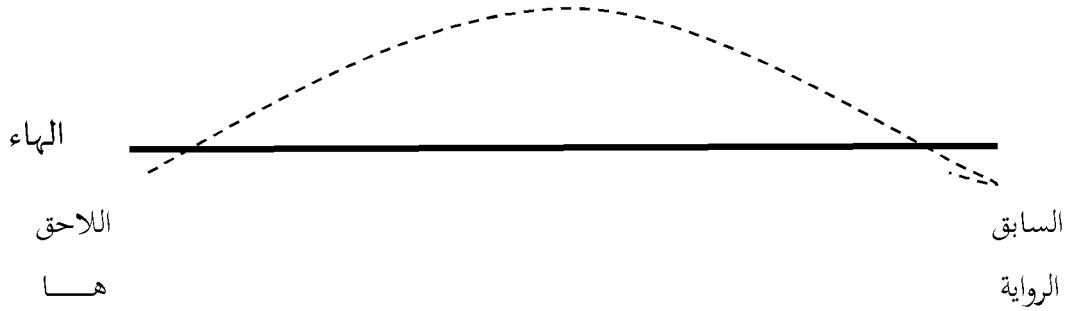
ويعرّفها آن روبول (*Anne Reboul*) وجاك موشر (*Jaques Moeschler*) بقولهما: "هي فعل لغوي يستعمل فيه المتكلّم تعبيراً محيلاً قصد الإشارة إلى شيء ما في العالم."⁴، أكّد صاحباً هذا التعريف على ازدواجية هذه الظاهرة وأقرّها بأنّها ظاهرة لغوية وتداولية في الوقت نفسه، فهي العلاقة التي تقوم بين الأسماء والأشياء.

2.2 اصطلاحاً:

يعرّف إبراهيم خليل الإحالة بأنّها: "أداة كثيرة الشّيع والتّداول في التّرابط بين الجمل والعبارات التي تتألف منها النصوص."⁵ ويعرّفها تمام حسّان بقوله: "أن يشير عنصر لاحق إلى عنصر آخر سابق في سياق النص."⁶

فالإحالة هي العلاقة بين عنصر لغوي وعنصر لغوي آخر، ولا يمكنها أن تتحقق بهذا العنصر اللغوي اللاحق إلا عن طريق: "إعادة ذكره، أو إعادة معناه أو الإضمار له، أو الإشارة إليه، أو وصف بموصول أو صفة...".⁷

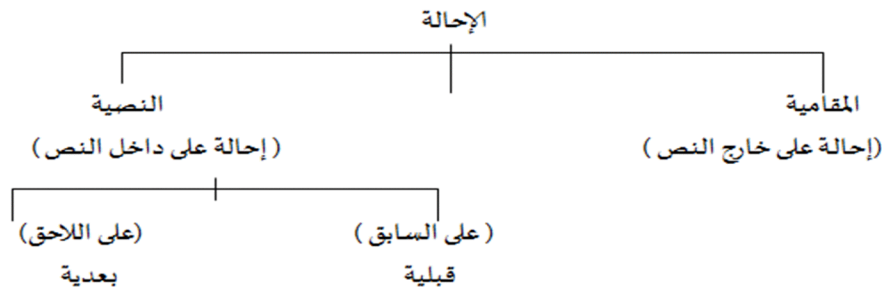
ركّز في تعريفه للإحالة على ذكر وسائلها وأدواتها. ونجد محمد خطابي يقرّ بذلك باعتبارها: "أداة لسانية، يكشف من خلالها اتساق النص، تتمثل في عودة اللفظ على عنصر لفظي آخر، وتتمثل في الضمائر، وأسماء الإشارة وأدوات المقارنة، وهي الإحالة المقامية والإحالة النصية: قبلية وبعدية".⁸ ويعرّفها محمد الأخضر الصبيحي على أنّها: "من أهم الوسائل التي تحقق للنص التحامه وتماسكه، وذلك بالوصل بين أواصر مقطع ما، أو الوصل بين مختلف مقاطع النص".⁹ فهو يشير إلى دورها في الربط بين الجمل، ويمكن التمثيل لها بـ: "قرأت الرواية ولخصتها".



فالضمير المتصل "ها" يحيل على عنصر لغوي سابق، ولولاه لما كان بين الجملتين ربط وانسجام.

نستنتج أن الإحالة تتكون من عنصرين لغويين هما "المحال" و"المحال عليه" اللذين يمثلان طرفي الربط في النص بكامله.

وعليه فالإحالة مفهوم دلالي أكثر مما هي مفهوم نحوي تحيل على العلاقة بين هذين العنصرين، وترد مزدوجة مقامية أو نصية. وقد مثل هاليداي ورقية حسن لهذا بـ"¹⁰ :



- الإحالة المقامية (exophoric reference)
- الإحالة النصية (endophoric reference)
- فرّق الباحثان بينهما بقوله: " الإحالة النصية يمكن أن تحيل إلى السّابق (anaphoric) أو إلى اللاحق (cataphoric) " ¹¹ بمعنى الإحالة النصية تكون داخلية أي ارتباط عنصرين لغويين ببعضها بعض.
- أمّا الإحالة المقامية فتكون خارجية وتعني ارتباط عنصر لغوي بعنصر آخر غير لغوي مستشف من المقام.

3. الإحالة في الدراسات العربية القديمة:

قام العلماء العرب القدامى بإسهامات كبيرة تستحق التقدير والاعتراف بالفضل والدراسة، فهي قريبة كثيراً من الدراسات النصية المعاصرة. والإحالة واحدة من الظواهر اللغوية التي استحوذت حيزاً كبيراً عند اللّغويين والبلاغيين والمفسّرين والأصوليين القدامى.

1. 3 الإحالة عند علماء النحو والبلاغة:

تناول اللّغويون القدامى الإحالة في بعض القضايا النحوية والدلالية، والتي حصروها في مجموعة من الوسائل كالإسناد والفاعلية والعطف والتكرار والربط بالتعريف والمهمات وغيرها ممّا هو متعلّق بالجملة، وتنمّوا إلى دورها المتمثّل في الكشف عن المعاني، ونمّوا على ضرورة وجود التّلاحم بين عناصر الجملة الواحدة، بل بين أجزاء النّص ووحداته.

وأخذت الضمائر نصيباً وافراً في دراساتهم انطلاقاً من مرجعية الضمير، كونها واحدة من المهمات عند ابن يعيش في قوله: "ويقصد بالمهمات: الضمائر، أسماء الإشارة، والموصولات" ¹² ومصطلح المهمات مقابل لمصطلح الألفاظ الكنائية في الدراسات النصية الحديثة عند دي بوجراند. فالنّحاة عندما تكلموا عن هذه العناصر أكّدوا على أنّها مهمة تحتاج إلى مفسّر يزيل غموضها وإبهامها، ونجد سيبويه من الذين أقرّوا بذلك عندما "قرن بين الضمائر وأسماء الإشارة أثناء تعرّضه للأسماء المهمة" ¹³. كما أشاروا إلى نوعي الإحالة الداخلية والخارجية حين حديثهم عن مرجعية

الضمير القبلية و البعدية داخل النص، أو مرجعيته خارجه. ومن أجل الوصول إلى هذه النتيجة بنوا العديد من التساؤلات في معالجتهم له، أهو عائد على مذكور في النص علنا؟ وهل هذا المذكور سابق أم لاحق؟ أم هو غير مذكور في النص، وهناك ما يدلّ عليه؟

والمضمر كما ذكر الإستراباذي: "ما وضع لتكلم أو مخاطب أو غائب تقدّم ذكره لفظاً أو معنى أو حكماً"¹⁴. يشير إلى أنّ هذا المضمر يحيل على اسم سبق ذكره وتعيينه لفظاً ومعنى حيث يقول: "ضرب غلامه زيد"، لابدّ من متقدّم يرجع إليه هذا الضمير تقدّمًا لفظيا أو معنويا. وهو راجع إلى "زيد" وهو متأخر لفظا، فلولا أنّه تقدّم عليه من حيث المعنى لم يجز، فجعله من باب المتقدّم معنى لا لفظا أمّا قوله عن التّقدم اللفظي: أن يذكر المفسّر قبل الضمير ذكرا صريحا نحو: ضرب زيد غلامه، لأنّ الفاعل من حيث المعنى متقدّم على المفعول به، أو كان من حيث المعنى متأخرا، كقوله تعالى: (وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ ۖ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا ۚ قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي ۖ قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ)¹⁵. . . لأنّ المفعول من حيث المعنى متأخر عن الفاعل.¹⁶

تحدّث عن مرجعية الضمير وعن القرينة المحددة للعائد المتقدّم أو المتأخّر عنه، فهو بهذا يشير إلى الإحالة الداخلية بنوعها القبلية و البعدية.

أمّا عن سيبويه فقد فصلّ في الدّور الذي تؤدّيه الأسماء المهمة كعموضات في قوله: "هذا عبد الله معروفا، فهذا اسم مبتدأ يبني عليه ما بعده وهو عبد الله، ولم يكن ليكون هذا كلاما حتّى يبني عليه أو يبني على ما قبله، فالمبتدأ مسند والمبني عليه مسند إليه، فقد عمل هذا فيما بعده كما يعمل الجارو الفعل فيما بعد . . . ولو أراد أن يخبرك عن نفسه أو عن غيره بأمر فقال: أنا عبد الله منطلقا، وهو زيد منطلقا، كان محالا، لأنّه إنّما أراد أن يخبرك بالانطلاق ولم يقل هو ولا أنا حتّى استغنيت أنت عن التّسمية، لأنّ هو وأنا علامتان للمضمر، وإنّما يضمّر إذا علم أنّك قد عرفت من يعني"¹⁷.

نّبّه على أهمّيته المتعلّقة بمعرفة المتلقّي، مشيرا إلى مرجعيته على مستوى الجملة قائلا: "فإذا بنيت الفعل على الاسم قلت (زيدٌ ضربته) فلزمته الهاء ولا بدّ من تقديم ما يرجع إليه الضمير الغائب"¹⁸. وفي هذا إحالة نصّية لمذكور متقدّم.

ومثلما اهتمّ بمرجعية الضمير، اهتمّ أيضا بمرجعية أسماء الإشارة فيقول: "وإنّما صارت أسماء إشارة إلى الشيء دون أمّته"¹⁹ أي أسماء الإشارة تحدّد المشار إليه الذي يعدّ مفسّرا لها، والمتأمّل في كتاب سيبويه يجده ربط بين المقال والمقام وهذا ما اصطلح عليه بعض الدّارسين بالإحالة النصّية و الإحالة المقامية في مجال اللّسانيات النصّية.

وركّز ابن يعيش كثيرا على أهمّية المضمر قائلا: "إنّما أوتي بالمضمرات كلّها لضرب من الإيجاز و احترازا من الإلباس، أمّا الإيجاز فظاهر لأنك تستغني بالحرف الواحد عن الاسم بكماله فيكون ذلك

الحرف كجزء من الاسم، وأمّا الإلباس فلأنّ الأسماء الظاهرة كثيرة الاشتراك، فإذا قلت: "زيد فعل زيد" جاز أن يتوهّم في "زيد" الثاني غير الأوّل، وليس للأسماء الظاهرة أحوال تفترق بها إذا التبتست و إنّما يزيل الالتباس منها في كثير من أحوالها الصّفة كقولك: مررت بزيد الطويل... والمضمرات لا لبس فيها فاستغنت عن الصّفات لأنّ الأحوال المقترنة بها قد تغني عن الصّفات، والأحوال المقترنة بها حضور المتكلّم والمخاطب والمشاهدة لهما وتقدّم ذكر الغائب الذي يصير به بمنزلة الحاضر المشاهد في الحكم²⁰.

المستشفّ من هذا أنّ وجود المضمرات إمّا لغرض الاختصار والاقتصاد وهذا متعلّق بالمتكلّم، وإمّا لغرض رفع الغموض والتأكيد على الوضوح وهذا متعلّق بالمخاطب، ومن جهة أخرى قضية الاختصار التي تمثّل العنصر الأساسي الذي يشغل باب الحوار، تظهر حين مقارنة الضمير مع عائده. ونختم بعبد القاهر الجرجاني الذي أولى اهتماما كبيرا بالإحالة من خلال دراسته للروابط التي عدّها من الوسائل التي تعمل على تماسك الكلام و اتّساقه وتحسينه ومثّل لهذا بقول البحرّي²¹:

عَزَمًا وَشَيْكًا وَرَأْيًا صَلِيْبًا

هُوَ الْمَرْءُ أَبَدَتْ لَهُ الْحَادِثَاتُ

وعلق عليه قائلا: " فاستخدام الضمير هو في بداية البيت . فضلا عن أنّه ربطه بالأوّل . أضفى على المعنى فيه شيئا من القوة "²². فوظيفة الإحالة عنده لا تقتصر على المفردات فقط، بل تتعدّها إلى دراسة النصوص وربطها ببعضها بعض لتحقيق التماسك النصّي.

ونبّه على الإحالة المقامية من خلال مراعاة المقام فقد «تحدّث عن المعنى ومعنى المعنى، فالذي يوصل إليه بظاهر اللفظ هو المعنى نحو: (خرج زيد) فإذا لم يوصل به إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده، بل وجد لذلك المعنى دلالة ثانية يوصل بها إلى الغرض، كان ذلك معنى المعنى نحو: (كثير الرّماد) والمقصود من (المعنى) المفهوم من ظاهر اللفظ والذي يوصل إليه بغير وساطة وهو (معنى المعنى) أي أنّ يعقل من اللفظ معنى ثم يفضي ذلك المعنى إلى معنى آخر بدلالة الحال عليه²³.

وقد أشار إلى أدوات أخرى مساهمة في الرّبط بين الجمل ربطا مشابها لربط الإحالة بالضمير، وهي الرّبط بالتّعريف واسم الإشارة والاسم الموصول، وهذه الرؤية مطابقة لما ذهب إليه الغربيون أمثال هاليداي ورقية حسن اللّذين يريان أنّ التماسك غير مقتصر على الإحالة بوساطة الضمير، وإنّما هناك أدوات أخرى يستخدمها كأداة التعريف. وأورد مثالا لصاحب الأغاني نحو قوله²⁴:

فَإِنِّي ذَلِكَ الرَّجُلُ

وَإِنْ قَتَلَ الْهَوَى رَجُلًا

"جمع في هذا البيت الشعري بين اسم الإشارة "ذلك" ولام التعريف في الرجل وهما في رأيه من مظاهر الإحسان والإجادة فيه"²⁵.

2.3 الإحالة عند علماء التفسير والأصول:

أولى المفسرون والأصوليون اهتماما بالإحالة من خلال إشارتهم للعلاقة الإحالية سواء أكانت ضميرية أو إشارية، كما انتبهوا إلى إمكانية تعدد المحال إليه، ولم يغفلوا على دورها القائم على ربط أجزاء النص القرآني انطلاقاً من تحديد نوعي الإحالة، واهتموا بمجموعة من الألفاظ منها: المضمرات، أسماء الإشارة، الأسماء الموصولة... إلخ.

فالتاثير بن عاشور يشير إلى مفهوم الإحالة قائلاً: "«(الإشارة إلى...)»، (اسم الإشارة متوجه إلى...)، (ضمير يعود إلى...) (الضمير عائد إلى...)، (والمخاطب بقوله...) الخ"²⁶ وتحدث أيضاً عن الإحالة المقامية نحو قوله تعالى: " ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ"²⁷؛ ففي تفسيره يقول: "«و على الأظهر تكون الإشارة إلى القرآن المعروف لديهم يومئذ، و اسم الإشارة مبتدأ و الكتاب بدل و خبره ما بعده...»"²⁸.

فالعنصر الإشاري هو "القرآن" موجود خارج النص مستشف من المقام، والعنصر الإحالي "ذلك" فسره العنصر الإشاري وقد اعتمد ابن عاشور في تحديد هذين العنصرين على بعدين: بعد نحوي من خلال إشارته للكتاب على أنه بدل وبعد آخر تداولي تتمثل في الإشارة إلى المشار إليه كونه معروف لديهم وهذا الأخير رغم انعدامه في الخطاب إلا أنه موجود في أذهان المتخاطبين. وتناول الإحالة النصية القبلية نحو قوله: "وَأَتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ وَجَعَلْنَاهُ هُدًى لِّبَنِي إِسْرَائِيلَ أَلَّا تَتَّخِذُوا مِنْ دُونِي وَكِيلًا"²⁹ ف«ضمير الغائب في "جعلناه" للكتاب"³⁰. فالعنصر الإشاري (المحال إليه: الكتاب) موجود داخل النص متقدّم على المحال.

والإحالة البعدية نحو قوله تعالى: "مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ وَلَا لِآبَائِهِمْ كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِنَّ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا"³¹ فالعنصر الإشاري موجود داخل النص متأخراً على المحال، ويرى ابن عاشور أن: "الضمير في قوله: "كبرت" يرجع إلى الكلمة التي دلّ عليها للتمييز"³².

ونبه أيضاً على دور السامع في تفسير الإحالة قائلاً: "«(واختير اسم الإشارة ليكون أبعث للسامع على التأمل)، (والمخاطب بقوله... جميع بني إسرائيل)، (والخطاب في... خطاب للرّسول ويجوز أن يكون خطاباً لمن يسمع)، (وهو خطاب للمشرّكين)، وضمير جماعة المخاطبين مراد به المسلمين)»"³³.

حاول ابن عاشور تفسير الإحالات التي وردت في القرآن الكريم وفقاً لمن يكون الخطاب موجّهاً إليه، والسامع هو الذي يخوّل له تفسير هذه الإحالة، فالعلاقة الإحالية لها ارتباط وثيق بالمتلقي، ولاوجود لها إلا إذا كان للسامع قدرة على التعرف على ما تحيل عليه.

وتحدّث الزمخشري أيضا عن الإحالة المقامية انطلاقا من مرجعية الاسم الموصول في تفسيره نحو قوله تعالى: "الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمُ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ"³⁴ قائلا: " (الذين آتيناهم الكتاب) يعني اليهود والنصارى، (يعرفونه) يعرفون رسول الله صلى الله عليه وسلم بحليته ونعته الثابت في الكتابين معرفة خالصة، (كما يعرفون أبناءهم) بحلاهم ونعوتهم لا يخفون عليهم ولا يلتبسون بغيرهم، وهذا استشهاد لأهل مكة بمعرفة أهل الكتاب به وبصحة نبوته".³⁵ فالعنصر الإشاري (اليهود والنصارى) موجود خارج النص والمقام هو الذي تحدّده كما تحدّث في مواضع أخرى عن الإحالة النصية عن طريق مرجعية أسماء الإشارة منها ما ورد نحو قوله تعالى: "ذَلِكَ مِنْ أَنْبَاءِ الْغَيْبِ نُوحِيهِ إِلَيْكَ وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَقُولُونَ أَقْلَامُهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَخْتَصِمُونَ"³⁶

يعلّق على هذه الآية في تفسيره قائلا: "ذلك إشارة إلى ما سبق من نبأ زكريا ويحي ومريم عليهم السلام يعني أنّ ذلك من الغيوب التي لم تعرفها إلا بالوحي"³⁷. فكل من الإحالة النصية والإحالة المقامية يساهم في تحقيق التماسك بين الآيات وبالتالي النص القرآني كله.

أمّا الأصوليون فقد أشاروا إلى الإحالة في مباحثهم من خلال إرجاع اللفظ إلى مرجعه مبرزين خصوصية اللفظ في سياقه وذلك من خلال تطرّقهم لدراسة العام والخاص المطلق والمقيّد الحقيقة والمجاز. ويظهر اهتمامهم بالضمير واسم الإشارة من خلال تناولهم لمرجعيتهما سواء أكان قريبا أم بعيدا. وقد فصل ابن حزم وهو واحد منهم في مرجعية الضمير إلى مذكور أقرب معلقا على قوله تعالى: "حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأُخْتِ وَأُمَّهَاتُكُمُ الَّتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُمُ مِنَ الرِّضَاعَةِ وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ وَرَبَائِبُكُمُ الَّتِي فِي حُجُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمُ الَّتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ"³⁸ أنّه "راجع إلى أقرب مذكور لا يجوز غير ذلك لأنّه مبدل من مخبر عنه أو مأمور فيه فلورجع إلى أبعد مذكور لكان ذلك إشكالا رافعا للفهم وإنّما وضعت اللغات للبيان (...). ومما يبيّن أنّ الشرط في آية التحريم إنّما هو في الرّائب لا في أمّهات النساء ما ذكرنا من أنّ الضمير راجع لما قدّمنا إلى أقرب مذكور إليه لا يجوز غير ذلك وأقرب مذكور إليه أمّهات ربائبنا فوجب أن يكون راجعا إليهن على ما قدّمنا"³⁹. فالضمير في قوله «دخلتم بهن» يحيل إلى عنصر إشاري قريب وهو لفظ "ربائبكم".

وفي باب الإشارة يتحدّث عن مرجعية اسم الإشارة إلى مذكور بعيد عنه في قوله: "والإشارة بخلاف الضمير، وهي عائدة إلى أبعد مذكور، وهذا حكمها في اللغة إذا كانت الإشارة بذلك أو تلك أو هو أو أولئك أو هم أو هي أو هما، فإن كانت بهذا أو هذه، فهي راجعة إلى حاضر قريب ضرورة، وهذا مالا خلاف فيه بين أحد من أهل اللغة، ولا يعرف نحوي أصلا غير ما ذكرنا. ولذلك أوجبنا أن يكون القرء في حكم العدة هو الطهر خاصة دون الحيض، وإن كان القرء في اللغة واقعا على الحيض كوقوعه على الطهر ولا فرق، ولكن لما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: مره (ا) فليراجعها حتى

تطهر ثم تحيض ثم تطهر. فتلك العدة التي أمر الله تعالى أن تطلق لها النساء، فكان قوله عليه السلام "تلك" إشارة تقتضي بعيدا وأبعد مذكور في الحديث قوله عليه السلام "تطهر" فلما صح أن الطهر بهذا الحديث هو العدة المأمور أن تطلق لها النساء، صح أنه هو العدة المأمور بحفظها لإكمال العدة. وبالله تعالى التوفيق"⁴⁰.

يتكشف لنا من خلال قوله تفتنّه إلى العلاقة الموجودة بين العناصر الإحالية وإدراكه للجوانب المتعلقة بمسألة الربط الإحالي حين حديثه عن الإحالة النصية القبلية القائمة على مرجعية الضمير إلى أقرب مذكور ومرجعية اسم الإشارة إلى أبعد مذكور وقد برزت فكرة الإحالة عند الأمدي وذلك من خلال التركيز على أهمية الضمير وأثره في الربط في باب "اللفظ العام إذا عقب بما فيه ضمير عائد إلى بعضه" قائلا: "اللفظ العام إذا عقب بما فيه ضمير عائد إلى بعض العام المتقدم لا إلى كله. هل يكون خصوص المتأخر مخصصا للعام المتقدم بما الضمير عائد إليه، أولا؟ اختلفوا فيه. فذهب بعض أصحابنا وبعض المعتزلة كالقاضي عبد الجبار وغيره إلى امتناع التخصيص بذلك ومنهم من جوزه ومنهم من توقف كإمام الحرمين وأبي الحسين البصري وذلك كما في قوله تعالى: "وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ إِنْ كُنَّ يُؤْمِنَنَّ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَّمَهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ"⁴¹ فإنه عام في كل الحرائر المطلقات بوائن كنّ أورجعيات ثم قال: «وبعولتهن أحق بردهن» فإنّ الضمير فيه إنّما يرجع إلى الرجعيات دون البوائن وعلى هذا النحو"⁴².

4. خاتمة:

نخلص أخيرا إلى أنّ فكرة الإحالة لها جذورها في التراث العربي، ويتّضح ذلك من خلال إدراك الدارسين القدامى لها ولشقيها (المقامية والنصية) ولوسائلها (ضمائر وأسماء إشارة وأسماء موصولة)، ومعرفتهم لها معرفة واضحة بما فيهم اللغويون والبلاغيون والمفسرون والأصوليون. أمّا عن النتائج فإننا نجعلها في:

- الإحالة في الدراسات العربية القديمة لها علاقة كبيرة بالإحالة في اللسانيات النصية الحديثة.
- تركّزت نظرة النحويين من خلال فهمهم لأثر المبهمات في دلالة الجمل على الجانب التركيبي، بينما البلاغيون فقد كانت نظرتهم متركزة على الجانب الدلالي لأنماط الإحالة متجاوزة جانب الربط بين عناصر النص.
- أطنب المفسرون والأصوليون في حديثهم عن الإحالة واهتموا أيضا بالمتلقي ودوره في تفسيره للإحالات التي وردت في القرآن الكريم، وبينوا أنّ العلاقة الإحالية لها ارتباط وثيق بالمتلقي ولا وجود لها بدونه.
- الإحالة تلعب دورا فعّالا في تحقيق التماسك النصي.
- للإحالة فائدة كبيرة تتمثل في الاختصار والاقتصاد ورفع اللبس والتأكيد على الوضوح.

الهوامش:

- ¹ ابن منظور الإفريقي المصري (جمال الدين محمد بن مكرم)، لسان العرب، دار صادر، ط1، بيروت، المجلد السابع، (1375هـ-1955م)، مادة (حول)، ص 187-188.
- ² الجوهري (اسماعيل بن حماد)، الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية)، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، ط4، بيروت، لبنان، (1990)، ج4، مادة حول، ص 1679-1680.
- ³ Ramzi Munir Baal Baki, «Dictionnaire of Linguistic», Terms dar el lmlilmalayin, Bierut, 1990, P 45.
- ⁴ Anne Reboul et Jaques Moeschler, DictionnaireEncyclopédique, P362.
- ⁵ إبراهيم الخليل، في اللسانيات ونحو النص، دار المسيرة، ط 1، عمان الأردن، 2007، ص 227.
- ⁶ تمام حسان، مقالات في اللغة والآداب، عالم الكتب ط1، القاهرة، 2006م، ج1، ص 46.
- ⁷ تمام حسان، المرجع نفسه، ج2، ص 220.
- ⁸ محمد خطابي، لسانيات النص(مدخل إلى انسجام النص)، المركز الثقافي العربي، ط1، 1991، ص 17.
- ⁹ محمد الأخضر الصبيحي، مدخل إلى علم النص ومجالات تطبيقه، الدار العربية للعلوم ناشرون، منشورات الاختلاف، ص 88. (بدون طبعة وسنة نشر)
- ¹⁰ Halliday M. A. K and Ruquaia hassan ,cohesion in english , p33
- ¹¹ Halliday M. A. K and Ruquaia hassan , p33
- ¹² ابن يعيش (موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش)، شرح المفصل، تحقيق: حواشي نفيسة، إدارة الطباعة المنيرية، مصر، ج 3، ص 84. (بدون طبعة وسنة نشر)
- ¹³ سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر)، الكتاب، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، ط3 القاهرة، (1408هـ - 1988م)، ج3، ص 77-78.
- ¹⁴ شرح الرضي على الكافية، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، ط2، بنغازي- ليبيا 1996، ج2، ص 401.
- ¹⁵ سورة البقرة، الآية 124.
- ¹⁶ شرح الرضي على الكافية، مرجع سابق، ص 404.
- ¹⁷ سيبويه، الكتاب، ج2، مرجع سابق، ص 78.
- ¹⁸ سيبويه، المرجع نفسه، ج1، ص 81.
- ¹⁹ سيبويه، الكتاب، ج2، ص 5.
- ²⁰ ابن يعيش، شرح المفصل، ج2، مرجع سابق، ص 84.
- ²¹ البحتري، ديوان البحتري، ج1، ص 121. (بدون طبعة وسنة نشر)
- ²² الجرجاني، دلائل الإعجاز، تحقيق محمد رضوان الداية وفايز الداية، دار الفكر، ط1، دمشق- سوريا (1428هـ - 2008م)، ص 68.
- ²³ الجرجاني، المرجع نفسه، ص 268-269.
- ²⁴ ذكره صاحب الأغاني، الهيئة المصرية العامة، ط1، مصر، ص 240. (بدون سنة نشر)
- ²⁵ الجرجاني، المرجع السابق، ص 72.

- ²⁶ محمد الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، دار سحنون للنشر والتوزيع، ط2، تونس، (1997)، ج1، ص (241-246).
- ²⁷ سورة البقرة، الآية 02.
- ²⁸ محمد الطاهر بن عاشور، مرجع سابق، ص 119.
- ²⁹ سورة الإسراء، الآية 02.
- ³⁰ الطاهر بن عاشور، مرجع سابق، ج15، ص 27.
- ³¹ سورة الكهف، الآية 05.
- ³² الطاهر بن عاشور، المرجع السابق، ج15، ص 252.
- ³³ الطاهر بن عاشور، المرجع نفسه، ج1، ص (472-473).
- ³⁴ سورة الأنعام، الآية 20.
- ³⁵ الزمخشري (جار الله أبو القاسم)، الكشف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تح ودراسة عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد عوض، مكتبة العبيكان، ط1، الرياض، (1418هـ - 1998م)، مج 2، ص 331.
- ³⁶ سورة آل عمران، الآية 44.
- ³⁷ الزمخشري، مرجع سابق، مج 1، ص 557.
- ³⁸ سورة النساء، الآية 23.
- ³⁹ ابن حزم، الإحكام في أصول الأحكام، ج4، ص 26-27 (بدون ناشر وطبعة وسنة نشر).
- ⁴⁰ ابن حزم، المرجع نفسه، ص 27.
- ⁴¹ سورة البقرة، الآية 228.
- ⁴² الآمدي (الإمام العلامة علي بن محمد)، الإحكام في أصول الأحكام، علّق عليه العلامة الشيخ عبد الرزاق عفيفي ج4، ص 409.